وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٧/٦/١٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٢/٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٦٩٦٢٠٢٢,٠٧ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة واثنان وستون ألفًا واثنان وعشرون جنيهًا وسبعة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٣١٢٥٩٢٥,٦٠ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وعشرون ألفًا وتسعمائة وخمسة وعشرون جنيهًا وستون قرشًا لا غير)

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٣٨٣٦٠٩٦,٤٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وستة وثلاثون ألفًا وستة وتسعون جنيهًا وسبعة وأربعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٢١٧١٢٨٨٢,٩٢ ج (فقط واحد وعشرون مليونًا وسبعمائة واثنا عشر ألفًا وثمانمائة واثنان وثمانون جنيهًا واثنان وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٢/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى